مؤشرات تمكين المرأة
الخصوصية المصرية فى مقابل العالميه

خالــد محمـــــود جابر

مقدمه

مما لا شك فيه أن قضية تمكين المرأة قد شغلت وبوضوح معظم الدراسين والباحثين المهتمين بالعلوم الاجتماعية في الآونة الأخيرة. ولعل ذلك يأتي من خلال وضوح العلاقة التي بين المرأة والتنمية فهي علاقة تبادلية كما يري معظم الباحثين وخبراء تنمية المجتمع، كذلك ما تعكسه تقارير التنمية البشرية حول أهمية إدماج المرأة في عمليات التنمية المختلفة.

وتكشف تقارير التنمية البشرية أنه على الصعيد العالمي تتقاضى المرأة 24 في المائة أقل من أجر الرجل وهي لا تشغل سوى 25 في المائة من المناصب الإدارية والقيادية في عالم الأعمال ولا تشغل أي منصب في الإدارة العليا في 32 في المائة من الشركات ولا تزال حصة المـــرأة تنـــاهز 22 في المائـــة مـــن المقاعـــد النيابيـــة في المجـــالس الوطنيـــة. [1]

كما تأتي إحصاءات المنتدى الاقتصادي العالمي **World Economic Forum** لعام (**2005**) لتوضح موقف العديد من الدول بالعالم من حيث تطبيق سياسات تمكين المرأة ومحاولة الاهتمام بإزالة الفجوة النوعية، ومن بين هذه الدول (مصر) والتي حصلت علي **المرتبة الأخيرة** فيما بين (57) دولة. في حين حصلت نيوزيلاندا (6) وكندا (7) والمملكة المتحدة (8) والمانيا (9) واستراليا(10) وهي بلاد حققت تقدماً معقولاً في العقود الحديثة، وتصنف فرنسا (13) قبل الولايات المتحدة (17). وكذلك تحتل سبعة دول في أوروبا الشرقية مراتب ضمن الـ(25) دولة الأولي. حيث نجد لاتفيا (11) ليتوانيا (12) أستونيا (15). وهي الدول

الأعلى تصنيفاً من دول أوربا الشرقية وتأتي بعد دول أمريكا اللاتينية مثل كوستاريكا (18) وكولومبيا (30) وأوروجواي (32) البرازيل (51)، المكسيك (52)، الهند (53) كوريا (54) اليابان (55) باكستان (56)، تركيا (57) ثم مصر (58) والتي شغلت المرتبة الأخيرة حسب هذا التصنيف[2].

إشكالية الدراسة :-

إن المعضلة الأساسية التي تواجه كل من الباحثين والمهتمين ومتخذي القرار لتشخيص الوضع الراهن في مجال تمكين المرأة تكمن في تحدي قراءة الواقع الفعلي للأمور فبالرغم من وجود كم هائل من الدراسات والبحوث والتقارير القومية والإقليمية والدولية الخاصة بهذا المجال فإن عدم وجود اجماع على المفاهيم والمقاييس اللازمة لقياس مؤشرات تمكين المرأة واختلاف طبيعة المؤشرات المستخدمة وعدم الانتظام في جمع المعلومات ونشرها كما يرى الباحث كل ذلك من شأنه أن يعوق التوصل إلى فهم مشترك بين الأطراف الفاعلة في عملية تمكين المرأة سواء أكانت جهات رسمية أم منظمات مجتمع مدني الأمر الذي قد يزيد من تعقيد المشكلة.

فبذلك تتحدد مشكلة الدراسه فى ما لاحظه الباحث من وضع تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال اعتماده على عدة مؤشرات لا تؤكد أن هناك تمكينًا من عدمه فيحاول الباحث فى الدراسة الراهنة دراسة اهم التقارير التى تضع المؤشرات الخاصه بقياس تمكين المراه ومحاولة التعرف على اهم الانتقادات الموجهة لها .

أهمية دراسة مفهوم تمكين المرأة في الدراسة الراهنة :-

من تمكين المرأة بشكل عام إلى مفهومه : فتأتي أهمية الوقوف علي هذه المفاهيم من خلال ما كشفت عنه إحدى الدراسات الاستطلاعيه من استمرار ونقص وعدم كفاءة للإحصاءات والمؤشرات المرتبطة بتحديد قضايا وأوضاع واحتياجات وسلوكيات المرأة وعدم

توحد المفاهيم ودلالتها فلابد وأن تراجع هذه المفاهيم الموجودة بالأدبيات في ضوء البنية الثقافية للمجتمع المصري لنصل إلى نتائج حقيقية متقاربة في التعبير عن قضايا المرأة[3].

وتدعيماً لما سبق وارتباطاً من أن الدراسة تسعي أساساً لقياس تمكين المرأة Measuring of women's Empowerment يأتي أيضاً الاهتمام بدراسة المفاهيم من خلال ما تقتضيه عملية القياس الاجتماعي **Social Measurement** حيث يحدد لازرزفيلد **P.Lazersfield** وموريس روزينرج **M.Rosenberg** في كتابهما(لغة البحث الاجتماعي: قراءة في منهجية البحث الاجتماعي). **بأنه يمر (القياس) بمراحل وخطوات عديدة أولها وأهمها:-**

الاستغراق الشديد للباحث في تفاصيل قضيته البحثية والخروج بصورة للمفهوم النظري الذي لم يخرج بعد عن كونه مدركاً عقلياً **Construct**. ويلي تلك الخطوة تحديد المفاهيم نظرياً أو اصطلاحياً من خلال التوجهات النظرية أو الإطار النظري للبحث، ومراجعة الأدبيات، ومناقشة قرناء التخصص للوقوف علي معني واستخدام المفهوم في مجال التخصص الذي ينتمي له البحث[4] .

أولا:- النشأة التاريخية للمفهوم:

تبلورت فكرة تمكين المرأة منذ **منتصف السبعينات** حينما طرح مفكروا التنمية بالمجتمع كفاعل أقدر علي طرح نموذجي بدلاً من الدولة والتي أضحت العدو الحقيقي للتنمية من خلال التمسك بالبيروقراطية والرأسمالية[5].

ويمكن التأريخ لبدايات استخدام المفهوم في **النصف الثاني من السبعينات** عندما تحدثت مجموعة (**Development Alternative With Women For a New ERA DAWN)** أو (تنمية بديلة بمشاركة المرأة من أجل عهد جديد) وهي من النسويين **Feminists** في دول العالم الثالث ومجموعة من المنظمات الاجتماعية الأهلية والتي كشفت عن ضعف

سياسات التنمية الموجهة نحو المرأة رغم استمرار الاستعمار والتقاليد التي تكرس لتبعية المرأة وتميز الرجل عليها واستمرار السلطة الذكورية **Patriarchy** داخل الأسرة والمجتمع، وفي تلك المرحلة ظهر التمكين كمفهوم بأنه (**العمليات التي تساعد النساء اللاتي لا حول لهن ولا قوة Power less Women في الحصول علي الاستقلال الذاتي self-autonomy والتحكم Control والثقة بالنفس Self confidence**). ويغفل هذا الإتجاه التمكين الجمعي علي المستوي الأكبر **Macro level** والذي يضم الرجال والنساء للتحكم في الظروف الاجتماعية والاقتصادية وإحداث التغيير المجتمعي من خلال دعمهم بالإمكانات والمهارات والمصادر المختلفة للقيام بدور فعال في حياتهم(6) **ويري الباحث** أن من أهم تلك المهارات والمصادر تعريفهم بصحيح تعاليم الدين وعدم قهر النساء والفهم الخاطئ للذكوريه وانعكاساتها علي الهيكل الأسري من خلال العوامل الثقافية والموروثات المجتمعية المختلفة والخاطئة والتي تنعكس من خلال الممارسات المختلفة فضلا عن عوامل أخرى مثل التعليم والتدريب والذي ينعكس بشكل كبير على معدلات التنمية.

ثانيا: مفهوم التمكين :

1- التمكين لغة واصطلاحاً.

2- مفهوم التمكين في الخدمة الاجتماعية

1- التمكين: لغة واصطلاحاً:

(أ) التمكين لغة:

فيشير التمكين في اللغة العربية من حيث مصدره إلى [تمكن] يقال فلان تمكن عند الناس أي علا شأنه.

والتمكين هو إعطاء (المكنة) والمكنة هي القدرة- الاستطاعة- النصرة كما ذكر " أبو بكر الرازي". في القاموس الصحاح[7].

ويشير التمكين في اللغة أيضاً (يمكن) في قاموس (ويبستر) ويعنى عملية منح السلطة القانونية أو تخويل السلطة إلى شخص ما أو إتاحة ألفرصة للفرد للقيام بعمل ما[8].

ويري الباحث أن التعريفات السابقة جميعها تشترك في مضمون واحد وهو القدرة **ability**، والاستطاعة وامتلاك الإمكانية فجميعها أشكال وصور مختلفة للتمكين.

(ب) التمكين اصطلاحاً:

يعني مفهوم التمكين كمصطلح بصفة عامة أسلوب وأداة لتحسين وزيادة قدرات الناس والتعاون فيما بينهم واستخدمته الأحزاب السياسية عند العمل مع المجتمعات بمعني تعزيز وتقوية الأفراد علي تطوير الخدمات بطريقة ممكنة[9].

وتري إجلال حلمي أن التمكين هو جزء من مفهوم القوة من حيث مصادرها، أنماطها وتوزيعها – حيث أن القوة **Power** هي التحكم في المصادر المادية والفكرية وهي زيادة المكانة والقوة البناءة للمرأة بجانبيها (**الاستاتيكي، الديناميكي**).

حيث يشير (**الأول**) إلى الخصائص الاجتماعية – الاقتصادية – السياسية فهي تكون من الثوابت في داخل المجتمعات، أما (**الأخير**) أي الديناميكي فيشير إلى الفرص والخيارات المتاحة والمستخدمة في صنع القرارات حيث أن البشر هنا يستطيعون التحكم فيها ومحاولة تغييرها وفقاً لظروفهم وظروف مجتمعهم[10].

ويذهب البعض إلى أن التمكين هو (توسيع قدرات الناس من أجل اتخاذ القرار في اختيارات الحياة وإستراتيجياتها) حيث يشمل التمكين هنا معرفة الفرد بظروفه وقدراته والإيمان بأنه من الممكن أن يعمل بنجاح لتحسين مستواه الشخصي والاجتماعي فالتمكين هنا هو

عملية لكسب الضعفاء التحكم **control** في أحوال حياتهم، ويشمل التحكم في الموارد البشرية والتحكم فيها أيضاً بما في ذلك المعتقدات والقيم[11].

ويرى البعض أن التمكين هو عملية تعزيز قدرة الأفراد أو الجماعات، وهو اتخاذ الآراء في الاختيارات والبدائل المطروحة وتحويلها إلى نتائج مهمة ومفيدة[12].

كما أن التمكين كعملية يشير بصفه عامة لكل من (الجماعات والأفراد) ومدي ما حققوه من مخرجات ذلك من خلال مدي ما يتحقق لديهم من اختيار واعٍ ورشيد من بين العديد من الخيارات والبدائل[13].

ويري الباحث أن هناك اتفاقاً بين هذا المفهوم والمفهوم السابق من حيث امتداد المفهوم من حيز الفرد ليشمل الجماعة ومن النساء ليشمل كل أفراد المجتمع وهو ما يعكس شمولية وعمومية عملية التمكين وأنها ليست متحيزة لفئة أو طبقة معينة من المجتمع.

وانطلاقا من أن التمكين كعملية يسعي لتكامل جميع أفراد المجتمع فيري آخرون أن التمكين هو المدى الذي يكون عليه بعض التصنيفات لأشخاص قادرين علي السيطرة علي مسار حياتهن وإن كان الأشخاص الذين يتفاعلون معهم يتعارضون مع اهتماماتهم ومصالحهم، كما يعرف أيضاً علي أنه إستراتيجية هامة لتطوير الأداء النوعي بين الذكور والإناث والقضاء علي الفجوة **النوعية Gender Gap** بينهما في المجال الأسري ومجال العمل والسياسة والحياة العامة[14].

ويري الباحث أن هناك اتفاقاً بين تلك التعريفات وما سبق حيث أنهم يتحركوا في مسار واحد وهو التكيف مع الطرف الآخر (الذكور) لتحقيق أهداف (النساء).

وفي نفس الاتجاه يدعم هذا المفهوم المفهومات السابقة فهو يري أن تمكين المرأة هو الذي يؤدي لتحرير الرجال من أنظمة القيم الخاطئة وعقائد الظلم و ذلك الذي يساعد بمعرفة

كل طرف في المجتمع بغض النظر عن نوعه وصفته وكذلك استغلال إمكانية كل أفراد المجتمع للسعي نحو تحقيق التنمية المستدامة[15].

أولاً:– التمكين السياسي للمرأة Women's Political Empowerment

يشكل موضوع التمكين السياسي للمرأة العربية محور اهتمام المعنيين والعاملين في مجال التنمية وحقوق الإنسان، فالنساء اللواتي يشكلن نصف المجتمع بقين علي مدي سنوات طوال. " النصف المهمش والتابع" والآن هن " النصف المشارك وألفاعل" في إنماء المجتمع واختيار نوعية الحياة التي يطمع إليها(16).

وقبل التعرض لمفهوم التمكين السياسي للمرأة يجب أن نعرف أن الساحة السياسية ملك لكل مواطن. فالسياسة تشغل كل فرد وتؤثر في حياة كل منا ولاسيما كلما شاركت المرأة تدعيماً لوجهة النظر هذه فالتمكين يعد بمثابة عملية تتبني سياسات وهياكل مؤسساتية وإجراءات قانونية بهدف التغلب علي أشكال عدم المساواة المختلفة(17).

إذن فالبناء الاجتماعي هو الذي يقرر ويحدد طبيعة المشاركة السياسية في المجتمعات فيما بين الرجال والنساء في الحياة السياسية وكذلك طبيعة تفاعل ودعم بعض المنظمات للرجال دون النساء واثر ذلك علي المشاركة السياسية(18).

ولعل هذا ما يتفق مع المفاهيم التي تسبقه في دعم المؤسسات التي تعاون في دعم وتمكين المرأة لاتخاذ قراراتها وإلحاقها بالساحة السياسية ولكن هناك قصوراً في تلك المفاهيم في أنها لم تذكر بعض صعوبات التمكين السياسي للمرأة وترجعها لبعض أفكار وآراء الأفراد والتي من شأنها قد تشكل عائقاً أمام تحقيق ذلك التمكين.

وفي النهاية يمكن القول بأن التمكين السياسي للمرأة يمكن أن يُقاس من خلال مؤشرات معينة منها عدد المقاعد البرلمانية المتاحة للنساء مقارنة بالرجال وأيضًا مشاركة النساء في منظمات المجتمع المدني للأحزاب والنقابات والمنظمات الأهلية(19).

ثانيا:– التمكين الاقتصادي للمرأة

يعد التمكين الاقتصادي أحد أهم صور التمكين women's economic Empowerme للمرأة لما يقوم علية من مسلمة رئيسية وهي تدعيم النساء اقتصادياً ودعمهن لامتلاك موارد القوي الرئيسية المختلفة بالمجتمع فالتمكين الاقتصادي هو مدخل يعزو تبعية النساء إلى افتقارهن إلى القوة الاقتصادية لهذا فهو يركز بؤرة اهتمامه علي تحسين تحكم النساء في الموارد والمصادر المادية وإشعارهن بما يسمي بالأمان الاقتصادي[20].

ويعرف المركز الدولي لبحوث المرأة (**International Center Research (ICRW On Women** بأنه تعد المرأة ممكنة اقتصاديا عندما تكون قد حققت كلا من القدرة والنجاح في التصرف في القرارات الاقتصادية وكذلك فيحال تنافسها في الأسواق والوصول العادل والمتساوي للمؤسسات الاقتصادية بالمجتمع[21].

ومن أهم الأسس التي يجب أن تتحقق لكي تتم عملية التمكين الاقتصادي للمرأة ما يلي وهو أن يكون هناك دعماً من الرجل لحقوق المرأة وتحسين دخلها النقدي وتحسين وتيسير مستوي تعليم المرأة، وكذلك إتاحة فرص الإقراض للمرأة بشروط ميسرة لدخولهن عملية التنمية الاقتصادية[22].

ويتفق الباحث مع الآليات السابقة فالتعليم والإقراض آليتان مهمتان في دعم قضية تمكين المرأة ولعل ما يثبت ذلك هو نجاح فكرة **بنك جرامين**(*) **Gramen Bank** ولما كان التمكين الاقتصادي من أهم أهداف التنمية فقد وضعت الأمم المتحدة التمكين هدفاً رئيسياً ضمن أهداف الألفية الثالثة والتي تسعي إلى انفتاح وتوحيد السياسات المختلفة لدول العالم بهدف تمكين المرأة من خلال تطوير أنظمة تجارية ومالية واضحة و محددة، لا تقوم علي التفرقة بين الذكور والإناث ولكن تهدف لهدف رئيسي وهو القضاء علي الفقر حيث يدعو هذا الهدف من خلال ما أقرته الأمم المتحدة إلى (تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين)[23].

ثالثًا:– التمكين الاجتماعي للمرأة Women's Social Empowerment

لم يحظي التمكين الاجتماعي بتقديم تعريفات واضحة ومحددة له، ذلك لأن معظم الأدبيات والكتابات تحدثت عن التمكين السياسي والاقتصادي بشكل أكثر وضوحاً.

ويعرف التمكين الاجتماعي بأنه عملية مستمرة ذات حلقات مترابطة بدأ من الأسرة وحتى أعلي مراكز صنع القرار في الدول مروراً بمؤسسات المجتمع المحلي و المؤسسات الحكومية وغير الحكومية[24].

ويشير أيضاً مفهوم التمكين الاجتماعي إلى عملية المشاركة الفاعلة في مسيرة التنمية من خلال توفر درجة معينة من القوة والقدرة في الفعل أو التمكين. إذ أن المشارك في الحياة العامة اليومية هو فاعل لدية القدرة علي ألفعل والاختيار وتحقيق الأهداف وهو ما يرتبط أيضاً بمفاهيم مناظرة له مثل (تحقيق الذات– الوعي – المعرفة – الخبرة أو القابلية لامتلاك تلك العناصر لمقاومة الضغوط الاجتماعية[25]وترجع هيئة الأمم المتحدة أهمية التمكين الاجتماعي أنه حينما يرتبط بالتمكين الاقتصادي يساعدان علي رفع مكانة المرأة التي تتحقق في العديد من المظاهر بين الرجل والمرأة ما يساعد علي تحقيق أهداف الألفية الإنمائية[26].

وهناك بعض المؤشرات التي من خلالها يستدل علي مستوي التمكين الاجتماعي ويمكن إجمالها فيما يلي[27]:–

1- شعور المرأة بذاتها واحترامها بنفسها.
2- قدرة المرأة علي الاشتراك في قرارات الأسرة.
3- عدد النساء في المؤسسات المحلية (أندية – جمعيات أهلية)
4- مدي التدريب في مؤسسات المجتمع المدني.

وعن علاقة التمكين الاجتماعي ببقية أشكال التمكين فتري الأمم المتحدة ضمن أهدافها الإنمائية أن من أهم العوامل التي تساعد في رفع مكانة المرأة في المجتمع هو إتاحة الفرصة في المشاركة الاقتصادية ليجعلها في مستوي ومكانة قريبة من الرجل[28].

ويتفق الباحث مع الرأي السابق حيث أن التمكين الاجتماعي هو أخر حلقة في سلسلة التمكين فإن تحقق التمكين، السياسي، الاقتصادي فسوف يتحقق التمكين الاجتماعي.

مدخل النوع الاجتماعى والتنمية فى تفسير قضايا المراة

ويمكن إيجاز أهداف مدخل النوع والتنمية في دراسة النساء والرجال ومعرفة أدوارهم وكذلك معرفة العوامل والقوي الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في مدي مشاركة كلاً من النوعين في أنشطة التنمية المختلفة[29].

كذلك يعتمد مدخل النوع الاجتماعي والتنمية على استراتيجية ذات حدين من أجل الاعتراف بمصالح المرأة في مجال التنمية كما يلي:-

1. إجراءات خاصة بالرجل والمرأة معًا.
2. مراعاة مصالح الرجل والمرأة في البرامج العامة[30].

. بؤرة تركيزة[31]

(أ) دراسة التنمية بشكل عالمي مركزاً علي عدم المساواة النوعية .

(ب) ودراسة العلاقات الاجتماعية فيما بين الرجل والمرأة مركزاً على قضية تبعية المرأة.

(ج) دراسة اللامساواة في توزيع القوة مثل (الغنى والفقر) ،(الرجل والمرأة) والتي تمنع النساء من المشاركة عموماً.

(د) دراسة المساواة والتنمية المستدامة وصناعة القرار بين النساء والرجال.

1. مدخل النوع والتنمية يعتمد على مفهوم النوع الاجتماعي الذي يرمز إلى الهوية المكتسبة والمتغيرة عبر الزمن والثقافات حيث يشير النوع الاجتماعي إلى الأدوار المحددة اجتماعيًا والسلوكيات والعلاقات بين الذكور والإناث[32].
2. يركز مدخل المرأة والتنمية علي الدور الإنتاجي للمرأة وذلك في محاولة لتعريف المرأة بكيفية استغلالها للموارد المجتمعية المحيطة بها.
3. مدخل النوع والتنمية والذي يختلف عن المداخل السابقة في أنه يدرس قضايا المرأة من خلال رؤية الجندر من حيث العلاقة التبادلية بين النساء والرجال.
4. يهتم مدخل النوع والتنمية بإدماج المرأة في عمليات التنمية مهتماً بالأدوار الثلاثية للنساء.

المؤشرات الاجتماعية : المفهوم والأهمية

أولاً : مفهوم المؤشرات الاجتماعية :

المؤشرات الاجتماعية **Social Indicators** – في تعريف بسيط –عبارة عن بيانات كمية او كيفية من جانب أو أكثر من جوانب الحياة الاجتماعية يمكنها أن تدل أو تؤشر بسبب طبيعتها – علي واقع هذا المجتمع[33].

فالمؤشر هو علاقة دالة ، قد تكون رقماً أو حقيقة واقعة أو رأيا أو إدراكاً يقيس التغيرات في ظرف معين أو حالة محددة خلال فترة من الزمن . وقد وصف (بوير) المؤشرات الاجتماعية بأنها سلسلة من دالات أرقام إحصائية تمكننا من تحديد موقعنا وتوجهنا فيما يتعلق بالقيم والأهداف[34].

كما يقصد بالمؤشر : المحك أو المعيار الذي عن طريقه يمكن قياس التقدم أو التخلف[35]

أهمية المؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي (الجندر)[36]:

تعد المؤشرات الدالة على الجندر قادرة على أداء وظيفة خاصة تتمثل في الدلالة على ماهية السبل التي اتخذتها برامج ومشاريع التنمية ومدى مواءمتها للأهداف التي وضعتها والنتائج التي حققتها فيما يتصل بالعدالة الجندرية.

أهمية البيانات الإحصائية المتعلقة بالنوع الاجتماعي:-

إحصاءات ومؤشرات النوع الاجتماعي:-

تعتبر إحصاءات النوع الاجتماعي فرع جديد من فروع الإحصاءات الاجتماعية تتقاطع مع كافة القضايا الاقتصادية والاجتماعية وهي معلومات رقمية تجمع وتعرض حسب الجنس لتؤمن عملية المقارنة بين النساء والرجال ولنعكس الحقائق في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتكون بذلك شاملة لجميع المجالات[37].

وبشكل عام يمكن إيجاز أهمية المعلومات الإحصائية والمؤشرات فيما يلي[38]:-

1- تبين المعلومات الحصائية الموثقة حقيقة الوضع المعيشي للمجتمع.

2- توفر المعلومات الإحصائية البيانات المطلوبة لوضع ومراقبة السياسات التنموية الفاعلة، وتوفر الإحصاءات الجيدة مدخلاً جيدًا لإدارة وتوفير الخدمات الأساسية لوضع صورة مستقبلية للتخطيط التنموي والعمل على تحقيقها.

مؤشرات تمكين المراة فى التقارير العالمية

أولاً: مؤشرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة UNIFEM(39):

(1) مؤشرات التمكين السياسي :-

- تحديد النسبة المئوية لعدد المقاعد التي تحتلها النساء في الإدارة المحلية والبرلمان، وفي مواقع اتخاذ القرار.
- تحديد النسبة المئوية للنساء في السلطة التنفيذية.
- تحديد النسبة المئوية للنساء في الوظائف العامة.
- تحديد النسبة المئوية للنساء والرجال، الذين أدلوا بأصواتهم بالانتخابات.
- تحديد النسبة المئوية للذين يحق لهم التصويت من الجنسين.
- نسبة العضوات إلى الأعضاء في المنظمات الشعبية والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية.

(2) مؤشرات التمكين الاقتصادي :-

- التغيير في نسبة معدلات التوظيف وعدم التوظيف.
- مشاركة أفراد الأسرة في أعمال البيت لرعاية الأطفال، والزمن اللازمة للقيام بالأنشطة الاقتصادية المختلفة.
- الفرق في الرواتب والأجور للنساء والرجال.
- التغير في النسبة المئوية للمالكين (الأرضن المنازل، الحيوانات).
- متوسط إنفاق رب الأسرة (رجل أو امرأة) على التعليم والصحة.
- النسبة المئوية للفرص المتوفرة للمرأة لتطوير قدراتها التقنية كالخدمات الفنية المقدمة من قبل الحكومة أو المصادر غير الحكومية.

(3) مؤشرات التمكين الاجتماعي :-

- عـدد النسـاء في المؤسسـات المحليـة، والمنظمـات النسـوية ومجموعـات زيادة ذوي الـدخول الصغيرة.

- مقارنـة النسـاء الـلاتي في مواقـع اتخـاذ القـرار في المجتمـع المحلي بالعـدد الكلي للأفـراد الـذين يشملهم المشروع.

- الرأي مدى كان للتدريب أثر على النساء في المجتمع المحلي بالمقارنة مع الرجال.

- حرية اتخاذ القرار في يتعلق بعدد الأطفال، وعدد حالات الإجهاض.

- حرية الحركة داخليًا وخارجيًا مقارنة بالرجال.

ثانيا : مؤشرات المنتدى الاقتصادي العالمي[40] :-

World Economic Forum Indicator

تسعى المؤشرات الصادرة خلال هذا التقرير لقياس الفجوة بين المرأة والرجل بغض النظر عن مستوى الموارد المتوفرة في كل دولة.

مؤشرات التقرير :-

1- المشاركة والفرص الاقتصادية :-

وهي معدلات الرواتب ومستوى المشاركة وفرص الحصول على وظائف تتطلب مهارة عالية.

2- التحصيل العلمي :-

وهي فرص الحصول على التعليم الأساسي والعالمي.

3- الصحة ومتوسط الأعمار :-

وهي متوسط الأعمار والتناسب بين الجنسين.

4- المشاركة السياسية :-

وهي معدلات التمثيل في دوائر صنع القرار.

ثالثا : مؤشرات الوكالة الكندية العالمية للتنمية (CIDA)(41):-

1. التغيرات الطارئة على معدلات العمالة (البطالة بين النساء والرجال).

2. الفروق في الأجر (الراتب بين النساء والرجال).

3. النسبة المئوية للتغير في الممتلكات التابعة والخاضعة لسيطرة الرجال والنساء (الأراضي – البيوت – المواشي ...) عبر الشريحة الاجتماعية والاقتصادية.

4. التغيرات التي حدثت على الوقت المستهلك في بعض النشاطات المختارة خصوصًا المشاركة المتزايدة من قبل أعضاء العائلة في الأعمال المنزلية المأجورة ورعاية الأطفال.

5. متوسط إنفاق الوحدة العائلية (الأسرة) التي يرأسها الذكور والإناث على الصحة والتعليم.

6. القدرة على القيام بعمليات شراء صغيرة وكبيرة بشكل مستقل.

7. النسبة المئوية لتوفير قروض التسليف وتقديم الخدمات المادية والعينية إلى الرجال والنساء من المصادر الحكومية وغير الحكو

رابعا : المقاييس المستخدمة في التقارير العالمية للتنمية البشرية :-

نبذة عن تقرير التنمية البشرية:

ارتبطت حركة المؤشرات الاجتماعية منذ بداية التسعينات ارتباطاً وثيقاً بالتنمية البشرية وأصبحت تقارير التنمية البشرية علي المستويين الدولي والقومي مصدراً أساسياً يعتمد عليه الباحثون من مختلف التخصصات في دراسة اتجاهات التنمية، وقياس الإنجاز التنموي الذي تحقق في المجتمع وتقويم جهود التنمية. ويذهب أيان ما يلزم إلى أن مؤشرات التنمية البشرية

تعد بمثابة معيار يتم بناء عليه تقويم التنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية، كما أنها تشكل إطاراً يتم من خلاله تصميم استراتيجيات وسياسات التنمية[42].

1- دليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع الاجتماعى

Gender- Related Development Index (GDI)

أ- أهدافه[43]:-

- يهدف إلى دعم وصناعة السياسات الأفريقية والتخطيط ورسم سياسات النوع الاجتماعي من خلال استخدام مؤشرات لقياس مدي اللامساواة النوعية في تلك الدول. كما يدرس تأثير سياسات النوع الاجتماعي علي تنميط المرأة.

- إن معظم الدول الأفريقية درست اتفاقية **CEDAW** وبعض البنود الدولية وكذلك المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة عام 1994 وكذلك المؤتمر الرابع الذي أبدت توصياتها إلى مؤتمر المرأة العالمي لذلك فإن **GDI** سوف يساعد علي اكتشاف ودعم التقدم في هذا المجال.

- إن مؤشر التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي لا يسهل فقط الدراسات الإحصائية ولكن أيضاً يمد مخططوا النوع الاجتماعي ومؤسسات المجتمع المدني بوسائل الكشف السهلة والمؤثرة وهو يدعم أيضاً عملية المشاركة المجتمعية ويزيد من الوعي السياسي بالاختلافات والفروق النوعية والذي يعد هدفاً لتمكين المرأة.

2- مقياس التمكين المرتبط بالجنوسة

(GEM) Gender Empowerment meauserement[44]

ينظر مقياس التمكين المرتبط بالنوع الاجتماعي **GEM** في إمكانية مشاركة النساء والرجال بفاعلية في الحياة الاقتصادية والسياسية وللقيام بذلك، لابد من استخدام ما توفر من بيانات

قياس التمكين في مجالات المشاركة الاقتصادية والسياسية وهو يعتمد علي ثلاث مؤشرات وهي:

- الدخل للفرد الواحد حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي
- حصة كل من النساء والرجال من المهن التخصصية وألفنية والإدارية
- حصة كل من النساء والرجال من المقاعد النيابية.

وتجدر الإشارة إلى أن مقياس التمكين المرتبط بالنوع الاجتماعي يولي نفس الأهمية للمؤشرات الثلاثة ويرتكز مثل مؤشر التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي على تحليلات اقتصادية لاحتساب مقياس تمكين المرأة.

اوجه الانتقادات للمؤشرات العالمية

أولاً : المقاييس العالمية لتقرير التنمية البشرية :-

1- دليل التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي

Gender Development Index

لعل أهم الانتقادات التي وجهت للدليل الحالي هي أنه يستند من قياساته وحساباته المختلفة على مشاركة المرأة في قضايا السكان والتنمية الاقتصادية، وعلى النسبة بين الذكور والإناث في معدل الأجور في المناطق الحضرية، ومع ذلك فإن تعريف السكان النشطين اقتصاديًا يختلف من بلد إلى آخر). فبعض البلدان تشمل العمل في المؤسسات الحكومية البعض الآخر يستبعد ذلك. والأهم من ذلك لا يتم تضمين معدلات النشاط الاقتصادي في المناطق الريفية والقطاع غير الرسمي في مؤشرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتالي تؤثر على بلدان العالم الثالث وخصوصًا أن عددًا كبيرًا من النساء يعملن في القطاعات الزراعية وغير الرسمية(45).

2- مقاييس التمكين المرتبط بالجنوسة :-

Gender Empowerment Measurement (GEM):-

تتركز أهم أوجه الانتقادات المقياس الحالي وهي أنه على الرغم من اعتماد هذا المقياس على متغيرات مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي والحصول على الفرص المهنية والقدرة على كسب القوة على التوالي وذلك بعد صدور تقرير التنمية البشرية لعام 1990. والذي أدى إلى أن مختلف البلدان وخصوصًا ذات التصنيف المنخفض قد اعترضوا على فكرة تصنيف الدول وفقًا لهذه الدلائل منذ ذلك الحين، فإن تصنيف البلدان قائم على ثلاثة محاور معروفة وهي :- تنمية بشرية عالية، ومتوسطة، ومنخفضة، والذي أدى إلى قيم مختلفة جدًا عن مناطق وبلدان مختلفة وخاصة الدول العربية(46).

وبشكل عام وفيما يتعلق بالمقاسين السابقين يمكننا القول بأنه قد تحاول بعض البلدان تحسين تقاريرها حول المسائل التي تتعلق بالمرأة والنوع الاجتماعي من خلال الاستعانة بمؤشرات مركبة كتلك الواردة في تقارير التنمية البشرية ولكن هذا لا ينفي محدودية مؤشر

التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي ومقياس تمكين الجنوسة وذلك بسبب (ضعف المشاركة في اختيار المؤشر) حيث يقوم أهل التخصص باختيار المؤشرات من دون المشاركة الفاعلة من قبل الجمهور كما أن أهل التخصص وحدهم قادرون على فهم طريقة احتساب مؤشر التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي ومقياس التمكين المرتبط بالنوع الاجتماعي[47].

ويتفق الباحث مع النقطة الأخيرة وهي استئثار أهل التخصص وحدهم فقط في وضع المؤشرات ولكن ينبغي عليهم عقب الوقوف على دليل محدد لمجموعة من مؤشرات قياس تمكين المرأة استشارة العاملين في قطاع تمكين المرأة أو عينة منتقاة من النساء من خلال توجيه بعض التساؤلات البسيطة لهن وذلك لمحاولة سد الفجوة في عملية القياس.

فتوفر التعدادات السكانية وأيضًا بحوث العمالة بالعينة مؤشرات عن مدى مساهمة المرأة في القطاع الاقتصادي وخصائصها ومعدلات البطالة وخلافه.

وجدير بالذكر انه ينبغى على الباحثين والمتخصصين في مجالات بحوث المرأة بضرورة الاعتماد على نتائج بحوث العمالة بالعينة لمعرفة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي. لأن بحوث العمالة بالعينة بها عدد كبير من الأسئلة والاستفسارات والتي تساعد على تقصي عمالة المرأة أكثر مما توفره أسئلة التعدادات المحدودة ومع ذلك يمكن الحصول على بيانات أكثر دقة عن عمالة المرأة عن طريق تخصيص استمارة للمرأة وحدها يتم استيفاؤها مع الاستمارات الأخرى الخاصة بالعمالة بالعينة. هذه الاستمارة يتم استيفاؤها بمعرفة المرأة نفسها وتشتمل على أسئلة كثيرة أخرى كان سؤالها عن مدى مساهمتها في النشاط الاقتصادي وغير الرسمي مثل :-

- من الذي شجعها على العمل ؟
- هل هناك شعور بالتفرقة بينها وبين زملاؤها الرجال في كافة المزايا مثل الترقي أو الأجر أو التدريب؟

- كيف يتم التصرف في دخلها؟
- نسبة ما ينفق على الأسرة والأطفال من دخلها؟
- هل من حقها الإدخار باسمها؟[48]

أيضًا بالنسبة لمؤشرات التمكين الاقتصادي نسبة النساء في الوظائف المهنية والتقنية يمكن تعديله إلى النسبة المئوية من أرباب العمل للنساء اللاتي يعملن لحسابهن الخاص[49].

ويتفق الباحث مع ما سبق من حيث ضرورة تعديل المؤشرات وطرق قياس تمكين المرأة وخاصة الجانب الاقتصادي وذلك لأنه على الرغم من وجود تلك المؤشرات كشف تقرير هيئة الأمم المتحدة لعام 2015 أنه على الرغم من المكتسبات الملحوظة التي حققتها المرأة يستمر وجود ثغرات هامة بين النساء والرجال في سوق العمل فمشاركة المرأة في القوى العاملة لاتزال أقل احتمالاً من مشاركة الرجل وفي عام 2015 يوجد في القوى العاملة نحو 50 في المائة من النساء في سن العمل (15 سنة وأكثر) بالمقارنة بنسبة 77 في المائة من الرجال[50].

أيضًا وفيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي: فيري الباحث أنه قد حددت المؤشرات السابقة مصطلح (النشطين اقتصادياً). وكما سبق واشرنا أنفاً أن من عوامل جودة المؤشرات هو دقة تحديد المفهوم. فيقصد التقرير بالنشاط الاقتصادي هو (المهن الفنية والتقنية أو الوظائف الإدارية). فبذلك قد أغفل التقرير المهن المختلفة للمرأة غير الرسمية المتمثلة في العديد من القطاعات نذكر منها (علي سبيل المثال قطاع الزراعة) والذي إذا ما احتسب تختلف النتائج والإحصاءات ولا تكون النتائج لصالح الذكور وتتسع الفجوة بين النوعين.

2- التمكين السياسي للمرأة:-

وفيما يتعلق بالتمكين السياسي: فقد اقتصرت المؤشرات السابقة علي عدد المقاعد البرلمانية المتاحة للرجال والنساء. ويعد هذا قصوراً حيث تم إغفال عضوية النساء في المجالس الشعبية والمحلية وكذلك عضوية النساء في بعض مؤسسات المجتمع المدني[51].

أبرز الانتقادات الموجهة لمؤشرات التمكين السياسي:-

رغم أن بيانات المشاركة السياسية هي :-

أ- عدد ونسبة الناخبات أي من لهن صوت انتخابي.

ب- عدد ونسبة المعينات والمنتخبات في مجلس النواب والمجالس المحلية والنقابات المهنية وغيرها إلا أنه ينقص:-

1- بيانات عن مدى مشاركة المرأة في المناقشات داخل المجالس المختلفة.

2- بيانات خاصة بمدى مشاركة المرأة في مجالس إدارات جميع النقابات المهنية واتحادات العمال والغرفة التجارية ولربط رجال الأعمال وغيرها فالبيانات إجمالية دون تفصيل النوع.

الصعوبات التي تواجه الباحثين في مجال المؤشرات الاجتماعية كما يلى

يحدد فوجل خمس تحديات سوف تواجه حركة المؤشرات الاجتماعية والبحوث المرتبطة فيها في المستقبل وهي[52]:-

1. **التحدي الأول** لا يزال رسم صورة لعمليات التغير الحادث في المجتمع أبرز التحديات التي تواجه حركة المؤشرات الاجتماعية اليوم كما هو الحال من 30 عام مضت.

2. **التحدي الثاني** الذي واجه حركة المؤشرات الاجتماعية اليوم وضع قضايا نوعية الحياة على الأجندة السياسية وهو أحد الأهداف التي وصفتها رواد حركته المؤشرات الاجتماعية نصب أعينهم.
3. **التحدي الثالث** تمثل المؤشرات الاجتماعية وإعداد التقارير الاجتماعية تحدياً للنظم السياسية الراسخة لذلك نرفض بعض المعاهد الإحصائية القومية الاشتراك في الجهود المتصلة بالمؤشرات الاجتماعية.
4. **التحدي الرابع**: وهو الذي يواجه حركة المؤشرات الاجتماعية هو بناء مؤشرات اجتماعية جديدة تستجيب للتغيرات الحادثة في المجتمع ويتفق الباحث على ما سبق مع دعم فكرة أنه لابد من دعم حركة بحوث المؤشرات الاجتماعية بما يعود بالنفع على قياس عوائد التنمية في المجالات المختلفة.
5. **التحدي الخامس** الذي يواجه حركة المؤشرات الاجتماعية هو التوسع في إجراء البحوث المقارنة في هذا المجال ويقترح فوجل ثلاثة إجراءات في هذا الصدد وهي:-

(أ) إعادة بناء الإحصاءات القومية الموجودة.

(ب) تدعيم جهود نتاج الإحصاءات القومية المقارنة.

(ج) إجراء مسوح شاملة جديدة مصممة خصيصاً للمؤشرات الاجتماعية وإعداد تقارير اجتماعية مقارنة.

ثانيًا:- صعوبات قياس التمكين

(1) الخصوصية في مقابل العالمية: خصوصية تطبيق المفهوم في بيئة معينة:-

من الصعوبة فهم عملية التمكين بعيداً عن منهج الإطار الثقافي، الاجتماعي، الاقتصادي، والسياسي الذي يتم فيه. فالسلوكيات أو الممارسات التي تشير إلى التمكين في

سياق معين يمكن أن يكون قياس التمكين بعيداً عن المعايير التي وصفتها واتفقت بشأنها الاتفاقيات الدولية. فقد يتيح النظام مثلاً للمرأة ألفرصة في اتخاذ القرار ولكن تأتي قراراتها في غير محلها بحيث تكرس سلطوي النظام وتبعيتها. وذلك نظراً لأن بعض الممارسات المحلية يراها السكان على أنها تقاليد طبيعية ومتعارف عليها ولا بديل عنها وبالتالي فإنه حتما في حالة وصول المرأة لمراكز صنع القرار فإن ذلك لا يعني أنها ستكون قادرة على اتخاذ القرارات السليمة التي تدعم مصالحها.

ونظراً لهذا التعارض يكون من الضروري عند قياس درجة التمكين الخصوصية عن طريق استخدام المؤشرات بشكل مرن يسمح بمراعاة خصوصية السياق الذي تتم فيه الدراسة.

(2) عملية تطورية في مقابل أهداف استاتيكية :-

ترجع صعوبة قياس التمكين كعملية **Process** إلى صعوبة قياس أهدافه الديناميكية فإن كان قياس تطور معين يعتمد على تتبع هذا التطور بين نقطتين زمنتين فإنه في حالة قياس التمكين تختلف ألفترة الزمنية تبعاً لنوع التمكين والسياق الذي يتم فيه فمن الممكن أن يتم تمكين المرأة مثلاً في مجال معين أو بالنسبة لمؤشر معين في فترة زمنية قصيرة بينما تحتاج بعض المؤشرات الأخرى لفترات زمنية أطول لتحقيق فارق يمكن قياسه.

(3) هناك مشكلة حقيقية فيما يتعلق بتوافر المعلومات:-

فعادة ما تتم استطلاعات الرأي أو وسائل جمع البيانات الأخرى في لحظة معينة وفي وقت وقوع حدث معين (كالانتخابات على سبيل المثال) بينما لا نجد بيانات على مدار فترة زمنية طويلة وبشكل منتظم أو دوري يسمح لنا بقياس التغذية الاسترجاعية لهذا المفهوم

(4) يشير بعض الباحثين أن عملية التمكين هي عملية كيفية بالمساس:-

بينما المؤشرات التي يمكن أن نستخدمها للتدليل على التمكين هي مؤشرات كمية تخبرنا عن إذا ما كان هناك مشاركة في أجهزة صنع القرار أو النظام السياسي لا بينما لا تساعدنا بالضرورة في رسم تصور كيفي عن طبيعة هذه المشارك

(5) إن معنى سلوك معين في إطار ثقافي اجتماعي معين يتغير باستمرار وبالتالي فإن المؤشرات التي تستخدم لقياس هذا السلوك تتغير هي الأخرى مع مرور الزمن مما يؤكد ما تطرحه بعض الأدبيات من التوصل إلى مفهوم واحد للتمكين هو أمر مرغوب فيه[53].

المراجع والمصادر

– برنامج الأمم المتحدة الانمائي : لمحة عن تقارير التنمية البشرية ، 2015 ،: التنمية البشرية في كل عمل ، واشنطن .

– محمود عبد الرشيد بدران: علم الاجتماع ودراسات المرأة: تحليل استطلاعي، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب – جامعة القاهرة 2002 .

– يسري عبد الحميد رسلان: القياس والتحليل الإحصائي في البحوث الاجتماعية، دار التيسير للطباعة والنشر، المنيا، 2003.

– أماني مسعود: التمكين، مجلة مفاهيم: الأسس العلمية للمعرفة . مجلة دورية محكمة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، 2006 العدد 22 .

– إجلال إسماعيل حلمي: إعادة الهيكلة الرأسمالية: تمكين أم تهميش للمرأة المصرية: دراسة المستفيدات من الصندوق الاجتماعي للتنمية في العولمة وقضايا المرأة والعمل، أعمال الندوة العلمية المتكاملة عبد الباسط عبد المعطي، اعتماد علام (تحرير)، مركز البحوث والدراسات كلية البنات عين شمس،مركز البحوث الاجتماعية كلية الآداب جامعة القاهرة ,2003.

– منال فاروق: سياسات المنظمات الأهلية في تمكين المرأة: المؤتمر العلمي السنوي الثاني للخدمة الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني، كلية الخدمة الاجتماعية، الجزء الثالث، جامعة الفيوم، 2001 .

– ريا حفار الحسن: التمكين السياسي للمرأة في مجال تحقيق أهداف التنمية، المؤتمر الدولي التاسع حول "المرأة والشباب في التنمية العربية بالقاهرة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2001 .

– هي منظمة للتمويل الصغير وتنمية المجتمع بدأ البنك في بنجلاديش بتقديم قروض صغيرة للقرى دون شرط وتعني كلمة جرامين (جرام) أو قرية وهي يقصد بها بنك القرية، أسسه د/ محمد يونس الحاصل علي جائزة نوبل للسلام عام 2006 معظم عملائه من النساء وقد تطور هذا المشروع ليخرج من نطاق القرى إلي المستوي العالمي.

– أماني مسعود: التمكين، مجلة مفاهيم: الأسس العلمية للمعرفة . مجلة دورية محكمة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، 2006 العدد 22 .

– إجلال إسماعيل حلمي: إعادة الهيكلة الرأسمالية: تمكين أم تهميش للمرأة المصرية: دراسة المستفيدات من الصندوق الاجتماعي للتنمية في العولمة وقضايا المرأة والعمل، أعمال الندوة العلمية المتكاملة عبد الباسط عبد المعطي، اعتماد علام (تحرير)، مركز البحوث والدراسات كلية البنات عين شمس،مركز البحوث الاجتماعية كلية الآداب جامعة القاهرة ,2003 .

– منال فاروق: سياسات المنظمات الأهلية في تمكين المرأة: المؤتمر العلمي السنوي الثاني للخدمة الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني، كلية الخدمة الاجتماعية، الجزء الثالث، جامعة الفيوم، 2001.

– ريا حفار الحسن: التمكين السياسي للمرأة في مجال تحقيق أهداف التنمية، المؤتمر الدولي التاسع حول "المرأة والشباب في التنمية العربية بالقاهرة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2001 .

– هي منظمة للتمويل الصغير وتنمية المجتمع بدأ البنك في بنجلاديش بتقديم قروض صغيرة للقرى دون شرط وتعني كلمة جرامين (جرام) أو قرية وهي يقصد بها بنك القرية، أسسه د/ محمد يونس الحاصل علي جائزة نوبل للسلام عام 2006 معظم عملائه من النساء وقد تطور هذا المشروع ليخرج من نطاق القرى إلي المستوي العالمي.

– Saadia Zahidi: Women's Empowerment: Measuring the Global Gender Gap, World Economic Forum, 2005.

- Andrea cornwall: women's Empowerment what works and why?, wider working peapers United Nations University, 2014 .

- Ruth Alsop and Nina Heinsohn: Measuring Empowerment in Practice: structuring Analysis and Framing indicators, working peaper for Work Bank policy research, world Bank, 2005
- Gita Sen and Others: Population Policies Reconsidered : health: Empowerment, and Rights, Harverd University press, 1994,.
- Marc Howar Ross: Female Political Participation Across – culture explanation, American Anthropological Association, New series, vol. 88 No4, 1986.
- Anne MarieGolla and others: understanding and Measuring women's economic Empowerment, Definition, Frime work and indicators, international center for Research on women (ICRW), Kenya, 2011.
- Janet G.Stotsky: Gender and Its Relevance to macroeconomic policy A survey international Monetry Fund, 2006 .
- Judy Fenton: Gender and Development (GAD) lessons and challenges for the Australian Aid Programs Australian for International Development Canbera, 2002, p.15 www. AUSAiD. Gov. au/ publications/ pdf/ gender – review- lessons. Pdf.
- Jane L.parpart and others: Theoritical perspectives on gender and development international development center National library of Canada, 2004 http://books.google.com.eg/books theoretical + perspectives + on + gender + and + development and prints.
- World Economic Forum : The Global Gender Gap Report, World Economic Forum press, 2013 .
- United Nations, Economic and Social Council: the African Gender and Development Index and the African women's Report 2002/2003, Meeting of the Committee on women and Development Meeting of Experts, Johannesburg, South Africa, 2002.
- Nadia Ramsis Farah : Arab Women's Development : How Relevant Are UNDP Measurement? Middle east policy, American University of Cairo, Ud – XIII. No 2, 2006.
- www.medad center. Com/arabie/es.
- www.un.org/arabic/events/women.
- www.un.org/orabic/events/women.
- www.scw.gov.bn/media/pdf/women-study.pdf
- www.wdawah.com/article-contentphp.

---

[11] – برنامج الأمم المتحدة الانمائي : لمحة عن تقارير التنمية البشرية ، 2015 ،: التنمية البشرية في كل عمل ، واشنطن ، ص 4

(2) Saadia Zahidi: Women's Empowerment: Measuring the Global Gender Gap, World Economic Forum, 2005 p.1

(3) محمود عبد الرشيد بدران: علم الاجتماع ودراسات المرأة: تحليل استطلاعي، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب – جامعة القاهرة 2002 صـ109.

(4) يسري عبد الحميد رسلان: القياس والتحليل الإحصائي في البحوث الاجتماعية، دار التيسير للطباعة والنشر، المنيا، 2003 ص 85 ، 86.

(5) أماني مسعود: التمكين، مجلة مفاهيم: الأسس العلمية للمعرفة . مجلة دورية محكمة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، 2006 العدد 22 صـ7.

(6) إجلال إسماعيل حلمي: إعادة الهيكلة الرأسمالية: تمكين أم تهميش للمرأة المصرية: دراسة المستفيدات من الصندوق الاجتماعي للتنمية في العولمة وقضايا المرأة والعمل، أعمال الندوة العلمية المتكاملة عبد الباسط عبد المعطي، اعتماد

علام (تحرير)، مركز البحوث والدراسات كلية البنات عين شمس،مركز البحوث الاجتماعية كلية الآداب جامعة القاهرة 2003, ص158.

(7) www.ibis on line.net research-Tools/glossary p.1.

(8) أماني مسعود: مرجع سابق ص5.

(9) منال فاروق: سياسات المنظمات الأهلية في تمكين المرأة: المؤتمر العلمي السنوي الثاني للخدمة الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني، كلية الخدمة الاجتماعية، الجزء الثالث، جامعة الفيوم، 2001، ص 1906.

(10) إجلال إسماعيل حلمي: رؤية مستقبلية للتمكين الاقتصادي للمرأة: مرجع سابق ص7.

(11) أماني مسعود: مرجع سابق ص9.

(12) Andrea cornwall: women's Empowerment what works and why?, wider working peapers United Nations University, 2014 P.S.

(13) Ruth Alsop and Nina Heinsohn: Measuring Empowerment in Practice: structuring Analysis and Framing indicators, working peaper for Work Bank policy research, world Bank, 2005 p.5.

(14) http:www.x roads- Virginia.edu/hyper/wpa.htm1.feminism.

(15) Gita Sen and Others: Population Policies Reconsidered : health: Empowerment, and Rights, Harverd University press, 1994, p.131.

(16) ريا حفار الحسن: التمكين السياسي للمرأة في مجال تحقيق أهداف التنمية، المؤتمر الدولي التاسع حول "المرأة والشباب في التنمية العربية بالقاهرة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2001 ص1.

(17) www.ahewar.org/debat. فريدة علام إسماعيل التمكين السياسي للمرأة

(18) Marc Howar Ross: Female Political Participation Across – culture explanation, American Anthropological Association, New series, vol. 88 No4, 1986, p 845.

(19) www.elukah.net/web/keder.

(20) إجلال إسماعيل حلمي : رؤية مستقبلية للتمكين الاقتصادي للمرأة المصرية، مرجع سابق ص10.

(21) Anne MarieGolla and others: understanding and Measuring women's economic Empowerment, Definition, Frime work and indicators, international center for Research on women (ICRW), Kenya, 2011, p. 4.

(22) www.medad center. Com/arabie/es.

(*) هي منظمة للتمويل الصغير وتنمية المجتمع بدأ البنك في بنجلاديش بتقديم قروض صغيرة للقرى دون شرط وتعني كلمة جرامين (جرام) أو قرية وهي يقصد بها بنك القرية، أسسه د/ محمد يونس الحاصل علي جائزة نوبل للسلام عام 2006 معظم عملائه من النساء وقد تطور هذا المشروع ليخرج من نطاق القرى إلي المستوي العالمي.

(23) www.un.org/arabic/events/women.

(24) www.un.org/orabic/events/women.

(25) www.scw.gov.bn/media/pdf/women-study.pdf p.1.

(26) Janet G.Stotsky: Gender and Its Relevance to macroeconomic policy A survey international Monetry Fund, 2006,p.5.

(27) www.wdawah.com/article-contentphp.

(28) فالتيين موجادام ولوسي سنفوتوفا: قياس مدي تمكين المرأة من حقوقها: المشاركة والحقوق في المجالات المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في النتائج – تمكين المرأة من حقوقها عشر سنوات بعد مؤتمر بكين, المجلة الدولية لعلم الاجتماع، العدد184, القاهرة 2005 صـ285.

(1) Judy Fenton: Gender and Development (GAD) lessons and challenges for the Australian Aid Programs Australian for International Development Canbera, 2002, p.15 www. AUSAiD. Gov. au/ publications/ pdf/ gender – review- lessons. Pdf.

(30) محمد حميد بخاري: دليل مقاربة النوع والتنمية أو الجندر، مشروع مشاركة الساكنة في إصلاح التعليم الابتدائي بجهة سوس، ماسة، درعا، تونس، 2008، ص 1.

(31) Jane L.parpart and others: Theoritical perspectives on gender and development international development center National library of Canada, 2004 p.139 http://books.google.com.eg/books theoretical + perspectives + on + gender + and + development and prints.

(32) هيفاء أبو غزالة : برنامج تدريب مدربين حول المرأة والأمن والسلام، منظمة المرأة العربية، القاهرة، 2013، ص 69.

(1) مصطفي خلف عبد الجواد : الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة في دراسة المؤشرات الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص167.

(2) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي (اليونيفم): دليل المؤشرات الدالة علي النوع الاجتماعي، مرجع سابق، صـ42.

(35) منور عدنان نجم : دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية – دراسة تحليلية للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثالث، كلية التربية، غزة، 2013، ص 246.

(36) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي (اليونيفيم): مرجع سابق، ص 42.

(37) المعهد العربي للتخطيط بالكويت : تمكين المرأة : المؤشرات والأبعاد التنموية، مجلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد الثاني والسبعين، الكويت، 2008، ص 7.

(38) علا سليمان الحكيم : دور الإحصاءات في تفعيل عملية التنمية، المؤتمر الإحصائي العربي الأول، عَمَّان، 2007، ص 2.

(39) صندوق الأمم المتحدة الإنمائية للمرأة (اليونيفيم) : مرجع سابق، ص ص 38 – 40.

(40) World Economic Forum : The Global Gender Gap Report, World Economic Forum press, 2013, pp3, 4.

(41) الوكالة الكندية العالمية للتنمية : (تطوير قاعدة مؤشرات الجندر الأساسية وتحليل وتخطيط المشروع على مستوى القطر، دليل الموارد، هول CIDA فرع آسيا في الوكالة الكندية العالمية للتنمية 1997، المؤشرات الدالة على الجندر.

(42) مصطفي خلف عبد الجواد: الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة في دراسة المؤشرات الاجتماعية، مرجع سابق، صـ223.

(1 United Nations, Economic and Social Council: the African Gender and Development Index and the African women's Report 2002/2003, Meeting of the Committee on women and Development Meeting of Experts, Johannesburg, South Africa, 2002, p.6.

(44) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفم): مرجع سابق صـ76.

(45) Nadia Ramsis Farah : Arab Women's Development : How Relevant Are UNDP Measurement? Middle east policy, American University of Cairo, Ud – XIII. No 2, 2006, p.39.

(46) Ibid : P. 38.

(47) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم) : مرجع سابق، ص 77.

(48) غادة مصطفى عبد الله وآخرون : التقرير الوطني عن تطوير إحصاءات النوع الاجتماعي في مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مركز الأبحاث والدراسات السكانية، القاهرة، ص 12، بدون تاريخ، www.escwa.org.Genderstatics .

(49) Nadia Ramsis Farah, op. cit. p. 46.

(50) هيئة الأمم المتحدة : أو أن العمل العالمي للناس والكوكب، تقرير الأهداف الإنمائية الألفية، نيويورك، 2015، ص 31.

(51) www. Alukah. Net/ sou'al/ 01683.

(52) مصطفى خلف عبد الجواد: الاتجاهات النظرية المنهجية الحديثة في دراسة المؤشرات الاجتماعية، مرجع سابق ص ص 226 – 229.

(53) أماني مسعود: مرجع سابق، ص32 – 34.